

على هامش الصراحة

ليبق البنك المركزي مستقلاً

إحسان شميران الياسري

تخلّوا إن البنك المركزي العراقي أصبح تابعاً للحكومة، والتحق بتشكيلاتها وبمقاصيل عليها، ودخلت مهامه وسياساته ضمن اهتمام الحكومة وسيطرته، بما في ذلك عمليات إصدار النقد وتحديد سعر الفائدة والرقابة على المصارف والصرافة، وأصبحت أنظمة المدفوعات مملوكة (مملتا البنك) إلى إحدى تشكيلات مجلس الوزراء..

تخلّوا إن البنك المركزي خضع للحكومة، فاستخدمت الإحتياطات التي يملكها في دفع أقسامه مقررات البطاقة التموينية وكلف محطات الطاقة الكهربائية وعقود الغذاء والدواء الأخرى، وبالطبع ستتماسر الحكومة سلطاتها السيادية على البنك المركزي فنعرض قراراته للتصويت في مجلس الوزراء..

وعندها، قد يوافق ممثل الكتلة الأولى على القرار، فيما يعتقد ممثل الكتلة الثانية إن القرار بحاجة للرأجة، إذ إن رفع سعر الفائدة أو طبع فئة معينة من العملة، أو إصدار حوالات البنك قد يؤثر على مصالحي الكتلة التي يمثّلها، فيما يقترح ممثل كتلة ثالثة إلغاء أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف لأغراض الإسكان نظراً لحرموية المحافظة التي يمثلها إن عمه في مجلس النواب، ونقص الوحدات السكنية فيها.

تخلّوا إن صندوق النقد الدولي أراد مناقشة اتفاقية الاستعداد الائتماني للدولة العراقية، وقر مجلس الوزراء أن يمثل العراق معالي وزير الهجرة أو الإسكان، نظراً لتكليف معالي محافظ البنك المركزي بمهمة الإشراف على انجاز مشروع نصب تذكاري في أحوال العمارة.

تخلّوا إن وزارة الكهرباء طلبت من الحكومة (١٠) ترليونوات دينار عراقي لم (كيبل) ضوئي من سواحل إسبانيا إلى تخوم الموصل لإيصال الطاقة الكهربائية التي تولدها الطواحين الهوائية على سواحل إسبانيا..

وتخلّوا إن مجلس الوزراء قرر أن (يدفع) البنك المركزي هذه (الترليونوات). وتخلّوا إن معالي وزير التجارة اشتكى من معالي وزير المالية الذي لم يوفر المبالغ الكافية لاستيراد الطحين، فزعل دولة رئيس الوزراء على معالي وزير المالية، والتفت إلى معالي المحافظ (مكتور من لأشوك أبو التجارة فلوس الطحين!!)..

تخلّوا كيف حافظ البنك المركزي على أموالنا باستقلاليتيه وكيف ستضع عندما تنحكّم بها احتياجات البلد، وهي مشروعة أيضاً، ولكن البنك ليس هو الجهة التي نلتهبها.. تخلّوا كم هو غطاء عملتنا الوطنية حالياً، وكيف هي قوية ورصينة، وتخلّوا كيف ستضعف هذه العملة عندما تنصرف بهذا الغطاء..

بالطبع هناك دواعي فنية عديدة لم نتناولها، إذ يخصّ الفنيون بتسويقها.

أرجو أن تتخلّوا كل شيء، إلا أن يفقد البنك استقلاله ويفقد البلد أمه ذات هذه الإستقلالية.

ihshanshamran@yahoo.com

انتفاضة ٢٥ يناير تفاجئ الأحزاب والقوى السياسية أسباب الانتفاضة.. الفقر والبطالة والفساد وتدني الأجور وارتفاع الأسعار والاحتجاج والمطالبة بالحقوق

حسين عبد الرزاق

عندما بدأت «حركة ٦ أبريل، الدعوة للظهار في يوم ٢٥ يناير (٢٠١١) وهو يوم «عيد الشرطة»، احتجاجا على تدرى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفقر وتزايد معدلات البطالة وتدني الأجور وارتفاع الأسعار وشيوع الفساد، وممارسة الشرطة للقمع ضد المواطنين واستمرار حالة الطوارئ ما يقرب من ٣٠ عاما متصلة وتزوير الانتخابات العامة واحتكار الحزب الوطني للسلطة والثروة وغيب الديمقراطية والتهافت الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان.. كان التقدير الغالب لدى الأحزاب المعارضة - ولم يبيها قيادة حزب التجمع - وكثير من السياسيين والكتاب والمفكرين أن هذه العوة فتن أو الواقع، وقد تؤدي - في حالة عدم الاستجابة لها وهو إلى إجهاض الثورة كما حدث في ٦ أبريل و٤ مايو ٢٠٠٨، وقد كنت من هذا الفريق، وعبرت علنا عن تخوفي من فشل الدعوة، مع تسمليي بتأكيدي أن من حق أي فرد أو جماعة أن يدعو للظهار والإضراب والإعتصام باعتبار أن هذه من الحقوق الأساسية للإنسان تضمنها الموائق والبروتوكولات الدولية التي وقعت عليها الحكومة المصرية وأصبحت جزءا من القانون المصري

وقلت في نفس الوقت إن اختيار يوم «عيد الشرطة» للاحتجاج - رغم المغزى الإيجابي الواضح من هذا الاختيار لما ترتبته بعض قيادات وأجهزة الشرطة من انتهاك للقانون وتعذيب في المعتقلات والسجون وأقسام الشرطة - غير ملائم، فيوم ٢٥ يناير يوم وطني في تاريخنا وتاريخ البوليس المصري، ففي هذا اليوم تمتصت قوات الشرطة في الإسماعيلية ببسالة لقوات الاحتلال البريطاني التي أرادت اقتحام مبنى المحافظة، وثلقت تقاويم الغزو حتى نفذت تخيرتها، وسقط في هذا اليوم ٥٠ شهيدا و ٨٠ جريحا من الشرطة المصرية وتكبد العود ١٣ قتيلا و ١٢ جريحا، وأضفت أنه من غير القبول أن تنفر جماعة ما بتخاذ قرار بدعوة المواطنين للظهار ومطالبة الأحزاب والقوى السياسية بالمشاركة دون أن تتشاور أو تتفق مع هذه الأحزاب والقوى السياسية مسبقا، ولم يغير من موقفني وكذلك قيادة حزب التجمع التي أعلنت عدم مشاركة الحزب في هذه المظاهرة مع ترك الحرية لأعضاء الحزب في المشاركة فيها إعلان حركة «قافية» وأحزاب الجبهة الديمقراطي والغد والعمل والكرامة والوسط وجماعة الإخوان المسلمين الإنضمام إلى الدعوة للظهار في هذا اليوم والإشتراك معه.

وفي يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١ أرتكبت - وكل من اعترض على اختيار هذا اليوم - إثني أخطلات للتقدي، ورغم كل الكتابات والتحليلات التي رصدت بقعة الظهور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأزمة الشاملة في المجتمع والاحتقان السياسي والاجتماعي والبطيء، ففي اللحظة الحاسمة لم أحسن تقدير ما حدث في أوساط الرأي العام المصري وفي أوساط الشعب المصري.

ومحاولة فهم ما جرى خلال «يوم الغضب، يوم الثلاثاء ٢٥ يناير والأيام التالية، وصولا للثورة في يوم «جمعة الغضب، في ٢٨ يناير وما بعدها، تنمير على مجموعة من العوامل لعبت الدور الرئيسي في انتفاضة الشعب المصري.

أدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكم القائم والتي بذلت في ظل الرئيس أنور السادات عام ١٩٧٤ وتواصلت في ظل حكم الرئيس الحالي «حسني مبارك»، تحت أسماء

مختلفة، والقائمة على انسحاب الدولة من الاستثمار وتوفير الخدمات الأساسية وإلغاء السبؤية على القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي، وتنفيذ روشة صندوق النقد والبنك الدوليين القائمة على الخصخصة والقطاع العام وعدم التدخل في السوق وتركه للعرض والطلب والمبادرات الخاصة تحت اسم «التثبيت والتكيف الهيكلي»، أدت هذه السياسات إلى مجموعة الظواهر الكارثية المتمثلة في شيوع انفسف سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر (٢ دولار في اليوم)، فقطا لعهد التخطيط القومي في مصر يقدر عددهم بـ ٤٨٪ من السكان، ويقدرهم تقرير التنمية البشرية الأمم المتحدة، بـ ٩٤،٣٪.

وعمانى ما بين ٩٪ و ١٧٪ من قوة العمل في مصر من البطالة، والنسبة الأكبر من العاطلين عن العمل هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٠ سنة وغالبية العاطلين من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية، والبطالة هي أحد مسببات فواهر العنف الغربية التي تحدث في المجتمع في السنوات الأخيرة.

وتختشر الفساد في مصر من القة إلى القاع، وتورط فيه كبار المسؤولين وأبنائهم وزوجاتهم ونوهم، وفي الحكم وأجهزة الدولة والهيئة التشريعية ودوائر قضائية وموظفين كبار وأجهزة الشرطة، ورسوم الفساد الكبار خارج نطاق المحاسبة ويعيدون عن دائرة سلطان القانون، بل أصبحوا من يشرعون القانون.

وتقدر (منظمة الشفافية الدولية) تكلفة الفساد السنوي في مصر بما قيمته ١٠٠ مليار جنيه مصري، ويبدو الفساد السياسي في مصر واضحا للعلمان في زواج السلطنة والمال وفساد الحكم وشموليته واستبداده واستانه إلى حالة الطوارئ الملعنة منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ وللسنوات قادمة، وتعود تزوير الانتخابات العامة، وبالتالي غياب المشاركة في القرار السياسي.

وتدني مستويات معيشة المصريين وفي مقدمتهم ٦ ملايين موظف إضافة إلى العمال والأجلائن، حيث توصل الأسعار ارتفاعها بصورة لثكية، بينما الأجور منخفضة وترجع قيمتها الحقيقية نتيجة للتضخم، وترفض الحكومة تنفيذ الأحكام القضائية بتحديد حد أدنى للأجور ملائم ويتناسب مع العامل الثاني هو كسر المواطنين حاجز الخوف، وتعود الاحتجاج والمطالبة بالحقوق، فيعد موجه الإضرابات العمالية عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٧ في المحلة الكبرى وشبين الكوم والقاهرة وحلوان.. الخ، بدأت في التضاعد ظاهرة الوقلات الاحتجاجية انطلاقا من «عشراةب العقارية».

لعبت الصحافة الحزبية والخاصة «الجودة»، مع القنوات الفضائية والبرامج الحوارية فيها دورا مهما في خلق وعي جديد لدى الرأي العام، وأضافت الشبكة الإلكترونية للحوار وخلق الوعي.

خلال المعركة الانتخابية في نوفمبر/ديسمبر ٢٠١٠ والسماح النسبي لأحزاب والقوى السياسية والمرشحين بعدد التمررات والندوات الانتخابية وتوزيع البرامج والبيانات وفي طرح العديد من القضايا وتثبيث المواطنين للمشاكل والمخاطر المحقة بهم، وجاء التزوير غير المسبوق لهذه الانتخابات واستيلاء الحزب الحاكم على المجلس التشريعي، ليوجه رسالة بالغة الخطورة للرأي العام، وهي أن باب التغيير السياسي عن طريق صندوق الانتخابات قد أغلق بالاضافة والمفتاح.

وكان المشهد في يوم ٢٥ يناير مهيبا في القاهرة والسويس والإسكندرية وكافة محافظات مصر، ووصل عدد

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتضف بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

قضية للامن ا قشارة



هريدة النقاش

هؤلاء شباب تشبعوا بما عرضته والحت عليه أحزاب المعارضة الديمقراطية من أفكار وتصورات وتلقفوا الدعوات المتوصللة لاستئصال الفساد وحماية المال العام ، عارفين أن فاتورة الفساد وحده نتجوا عن مليارات كثيرة كل عام ، ويمكن لهذه المليارات أن تلبى احتياجات كثيرة للمصريين الذين يعيش أكثر من ٤٠٪ منهم تحت خط الفقر بينماهم اليأس وعموض المستقبل ويؤس الحاضر.

لانتفاضة القائمة سمتان الأولى أنها سلمية رغم ممارسات الشرطة ضدها ، والثانية أن لشعاراتها طابعاً شمولياً يضم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في منظومة واحدة . ولم تتخذ الانتفاضة

بالإصلاح الجزئي فتمت وعي عميق بحقيقة النظام السلطوي القائم على الصلاحيات الدستورية الواسعة لرئيس الجمهورية ، لذا لم يقبل الشباب بأن تصبح انتفاضهم عملاً مفتوحاً او مجرد استبدال أشخاص بأشخاص داخل الإطار ذاته، وإنما تطلّعوا لما هو شمل وما هو جزري ولن يكون ذلك مهمتهم وحدهم بل لابد من أن يسهج الإطار ليضم الطبقة العاملة المنظمة كبيرة العدد وهو شرط لتحول الانتفاضة إلى ثورة تدفع بالتناقضات الاجتماعية القائمة إلى حدود جديدة ، فتفتح الباب أمام مرحلة أولى من التغيير الاجتماعي هي ما كان يسميه جمال عبد الناصر تذويب الفوارق

بين الطبقات ، أي تغير المعادلة السياسية الاقتصادية الاجتماعية القائمة بين ملايين الكادحين وبين كبار الملاك والرأسماليين والطيبيين .

إن تنامي قوة الضعفاء الذي يتبين لنا كل يوم يتمثل في هذا الوعي العميق في صفوف الشباب بأن هناك حاجة ماسة لأداة تنظيمية يشارك الألاف في صنعها وحركة كفاية الجمعية الوطنية للتغيير ومظاهرة في ميدان الشعبية التي حلت محل الشرطة في حماية الأحياء والمنازل والممتلكات بعد أن أطلقت الرجعية عليهم البلطجية والمجرمين المحترقون لتخريف المترددين والضعفاء والقطاعات الهشة في الانتفاضة .

في سياق تشكيل اللجان الشعبية نما وعي جديد بحقيقة التححر الجماعي وآلياته وقدرته على جذب الالامبيان والقاطنين ومهارة الانتفاضة في نشر الوعي بين هؤلاء الذين يعتقدون أن مصالحهم تتطابق مع النظام القائم لأنهم يستفيدون بهذه الدرجة أو تلك من فساد مع الوضع محذوي النخل ، فشل في إلغاء المصالح الاجتماعية المتناقضة والتي يزداد تناقضها عفا ... بل أن زواج الثروة والسلطة قد أوجع تناقضات هذه المصالح ، وانضم إلى الانتفاضة تجار متسوطون وصناعيون وأصحاب أعمال صغيرة ومتوسطة .

تحول الانتفاضة إلى ثورة هو سيرورة سياسية واجتماعية طويلة المدى تحتاج إلى تجديد الطاقة والصبير والبصيرة ، حتى تفسد على الرجعية رهانها على كل من الأمن وأشكال الانتقام البدائي من الظلم والتهميش التي يمارسها سكان الأحياء العشوائية المنفيون ، ويحتاج هؤلاء السكان من الانتفاضة إلى رسالة إخاء وتضامن لكي يلتحقوا بها سلمياً بدلاً من عمليات التخريب والغضب الأعمى . ويمكن لهذه الرسالة أن تؤتي ثمارها مع توضيح أهداف الانتفاضة .

في اليوم الأول للانتفاضة انطلق شعار :يا مصر يا أصيلة .. السكة مش طويلة بس أنتي قولي لا ... وما يزال الشعار صحيحا .

وسوف يتخذ الإجراء القانوني فورا وتقديم المشاركين إلى جهات التحقيق ، والتفت قوات الأمن خلال يومي ٢٥ و ٢٦ يناير على ٥٠٠ مظاهر طيفا لوزارة الداخلية، وكان من بين أفت الشرطة القبض عليهم عد من الصحفيين منهم الزملاء محمد عبد القوس، عضو مجلس نقابة الصحفيين ومقرر لجنة الحريات بها ويجبي قلاش عضو المجلس والسكرتير العام السابق وكارم يحيى وأمين إسكندر ونور أمين نور ومحمد ترك وائل محمود.

وتعاملت الشرطة مع الظهار السلمي بعنف غير مسبق، وسقط ٤ قتلى في مدينة السويس، وشرطي في ميدان التحرير بالقاهرة نتيجة الاختناق من قنابل الغاز التي أطلقتها الشرطة.

وكاعتادة كان لابد من البحث عن المنسبين والذين استغلوا تحرك الشباب السلمي وركبوا الموجة لتحقيق أجدانهم الخاصة ونسبوا في لوجه المظاهرين العنف، في عام ١٩٧٧ كان المحرضون والتسبيوب في التخريب والعم هم اليسار وخاصة حزب التجمع والشروع، وكان شعار الشرطة «امس شيوعي»، وفي أيامنا هذه أصبح الشعار «امس إخواني»، فاتهمت وزارة الداخلية جماعة الإخوان المسلميين بالآلاف يوم عناصرها إلى تلك المظاهرات، وقالت في بيان لها إن قوات الشرطة التزمت منذ بداية هذا التحرك بيوم ٢٦ يناير، في حوالي الحادية عشرة صباحا يتأمين تلك الوقلات وأعيد بالعرض لها، إلا أنه في حوالي الساعة الثالثة عصرا دفعت جماعة الإخوان المحظورة أعداد كبيرة من عناصرها خاصة بميدان التحرير بالقاهرة حيث تجاوز عد التجمهرين العشرة آلاف شخص، وكانت الصورة على أرض الواقع تكتب بيانات الداخلية، فتواجد شباب ينتمي للإخوان المسلمين بين المظاهرين لم يشكل ظاهرة لافتة للنظر فأعدادها كانت قليلة منهم في ذلك مثل المواجهين من الأحزاب السياسية، ولم يرفع خلال هذه المظاهرات أي شعار للإخوان، ولم يكن لهم أي دور قيادي في الحركة، فالقيادات كانت من الشباب الذي تجمع منذ يوم ٢٥ يناير في القاهرة وكل من مصر.

وبعد تصاعد المظاهرات يوم عناصرها إلى تلك المظاهرات، عليه جمعة الغضب، وفشل الشرطة بمنهجها القهقي العنيف في وقف موجه الغضب وتصاعد المظاهرات، لجأ الحكم إلى سلاح الأخير، فأصدر الرئيس حسني مبارك بصفته الحاكم العسكري طيفا لحالة الطوارئ الملعنة منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١، قرارين في الخامسة مساء الجمعة بإعلان حظر التجول في القاهرة الكبرى والإسكندرية والسويس، وأعطى أوامره بتزول القوات المسلحة إلى الشارع لغرض النظام والأمن وحماية الممتلكات العامة والخاصة، على أن يبدأ حظر التجول من الساعة مساء إلى الساعة صباحا. وفي ضوء هذا القرار ونسول مجموعة من الحرس الجمهوري والشرطة العسكرية لحراسة بعض المواقع الاستراتيجية، كان من الطبيعي أن تنتسحب قوات الأمن المركزي وفرق الكارثية التي كانت تتصادم مع المتظاهرين وأن تواصل قوات الشرطة دورها في الحفاظ على الأمن العام وحراسة الممتلكات العامة والخاصة، ولكن ما حدث كان شيئا آخر تماما.. مؤامرة بكل معنى الكلمة على الوطن، انسحبت الشرطة بكل أجهزتها من الشوارع تماما، وصدرت الأوامر لمأموري الأسماء والنقط يترك مكاتبهم ومعهمل كل الضباط العاملين معهم في إجازة مفتوحة لتصبح الأقسام خالية منهم، وتم إطلاق سراح كل الموجودين بالحجز من مجرمين وقتلة وبلطجية وأصحاب الحزبية لينطلقوا في الشوارع بمجرد بدء حظر التجول يسرفون وينهبون ويشعلون الحرائق ويثرون الغز في البيوت، وزاد الأمر خطورة تسهيل هرب السجونيين من سجون طرة